

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

السعودية: اكتشاف 4 مناجم ذهب جديدة

قال وكيل وزارة البترول لشؤون الثروة المعدنية م.سلطان شاولي إنه تم اكتشاف 4 مناجم ذهب جديدة، مشيراً إلى أنه سيتم العمل بها لاستخراج الذهب خلال الفترة المقبلة. وقال شاولي، خلال اللقاء العلمي الذي عقدته كلية الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز، بعنوان «الفرص التعدينية المتاحة» حسبما أوردت مصادر صحافية و«أرقام»، أنه بذلك يرتفع إجمالي عدد مناجم الذهب العاملة بالملكة إلى 10 مناجم، وأضاف أنه يجري حالياً اكتشاف بقية المناجم لجميع المعادن الفلزية وغير الفلزية، مؤكداً أن المخزون المعدني في المملكة كمياته غير معروفة بشكل دقيق، وبحاجة إلى استكشاف تفصيلي أكثر.

السيطرة ممكنة على المدى القصير.. والبطالة وتباطؤ النمو آخذان في الارتفاع

«إيكونوميست»: في دول الخليج.. انهار النفط وانتهى البذخ والترف



مواطنون إماراتيون أمام الأبراج الشامخة في دبي.. وتعتبر إمارة دبي الأكثر تنوعاً في اقتصادها والأقل اعتماداً على النفط في منطقة الخليج

دبي الناجية الوحيدة..

ولكم منها نموذج يحتذى يا أولي الأبواب

خطط وبرامج جيدة على الورق.. وغامضة عند التطبيق الحقيقي

إمارة دبي فهمت اللعبة مبكراً وذهبت للانفتاح السياحي والخدمات المبتكرة

انخفاض النفط يتحول لدى البعض إلى نعمة للبدء في الإصلاحات الهيكلية

محمود عيسى

عرضت مجلة «إيكونوميست» البريطانية تقريراً يصدر في عددها اليوم السبت حول ما آلت إليه الأوضاع في الدول الخليجية مع انخفاض أسعار النفط. وجاءت في التقرير التالي:

برغم وفرة السيارات الفاخرة ومراكز التسوق المليئة بالكماليات باهظة الثمن والرافعات التي تهيم على الأجواء، إلا أن التماثل سرعان ما يجد الدول المنتجة للنفط تعاني من انخفاض الأسعار التي تتمحور في الوقت الحالي حول 40 دولاراً للبرميل حيث تباطؤ النمو والبطالة آخذان في الارتفاع.

ويعتبر النفط عاملاً أساسياً بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي الست التي استخدمت الزيادة الكبيرة في مواردها في السنوات القليلة الماضية للانفاق ببذخ، على عكس العديد من الدول المصدرة للنفط، مثل نيجيريا وفنزويلا، حيث إن لديها احتياطات عالية من النقد الأجنبي والديون المنخفضة لتغطية الثغرات على المدى القصير. ولكن الإنفاق العام السخي والقطاع الخاص يعتمدان اعتماداً كبيراً على النفط لاستمراريتها، ومن أجل تحقيق الاستدامة في عصر انخفاض الأسعار، فإنه ينبغي على دول المنطقة تغيير هيكل اقتصاداتها.

ضغوط الميزانية

وتشكل عائدات النفط عادة أكثر من 80٪ من الإيرادات الحكومية لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث ارتفعت إلى أكثر من 90٪ من الإيرادات السعودية قبل الأزمة. أما إمارة دبي، إحدى الإمارات المكونة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فلقد استثناء الوحيد حيث إن النفط يساهم فقط بنسبة 5٪ فقط من الإيرادات. ويعزى ذلك إلى نجاحها في تنويع القطاعات الاقتصادية كالسياحة المنفحة على العالم والخدمات التي تمثل

معظم عائدات الحكومة.

مزيج استراتيجيات

والحكومات في رد فعل على الضغوط التي تتعرض لها مداخلها النفطية استخدمت مزيجاً من الاستراتيجيات مثل سحب الاحتياطات والإقراض من جهة، وقرض تخفيضات الإنفاق من جهة أخرى. ففي العام الماضي تم تخفيض المزايا الموظفي القطاع العام في بعض دول التعاون، ولكن هذا العام سيكون أكثر صرامة. غير أن الأمر بالنسبة للكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر، سيكون أقل تأثيراً بعض الشيء حيث تعداد السكان قليل والاحتياطات عالية من العملات

الأجنبية، وبالتالي فإنه يمكنها تحمل الوضع لعقد من الزمن. ويتابع المراقبون بوجه خاص السعودية أكبر دولة مصدرة للنفط التي وضعت خطط سريعة للتكيف مع الوضع الحالي، وهي تملك احتياطات هائلة بالعملات الأجنبية بلغت 740 مليار دولار في نهاية عام 2014، ولكنها سحبت منها في عام 2015 نحو 115 مليار دولار.

إصلاحات هيكلية

ولحسن الحظ، تقول التنبؤات إن أسعار النفط لن ترتفع بسرعة دفعت باتجاه التركيز على مختلف الإصلاحات الهيكلية. يقول الخبير الاقتصادي في

دبي ناصر السعيد «هذا أمر جيد لمنطقة الخليج، وسيكون فترة مواتية لصنع السياسات». فقد تم تخفيض دعم الوقود في الإمارات العربية المتحدة في العام الماضي، والدول الأخرى تحذو حذوها. ولغت البحرين الدعم عن بعض المواد الغذائية، كما رفعت السعودية تكلفة الكهرباء والماء. ولكن الجلسة قالت إن ما يزيد الطين بلة أن خفض الإنفاق يؤثر على القطاعات الخاصة التي ما زالت وليدة، وباستثناء الإمارات والبحرين فإن معظم هذه القطاعات في دول التعاون ما زالت مرتبطة بقوة بالنفط مثل الخدمات التي تقدم للصناعة، والإنفاق العام الذي يتم تمويل الإنشاءات، وترى

النمو الاقتصادي في تباطؤ. غياب التدابير

ويضيف السعيد أن عدم وجود تدابير لمواجهة التقلبات الدورية يفاقم التأثير السلبي، وتصيح البنوك أكثر صرامة فيما يتعلق بمنح القروض فقط عندما تريد الدولة تشجيع المزيد من الشركات الصغيرة على المشاركة في النشاطات الاقتصادية. وتفقد بعض التقديرات بأن القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي يساهم اليوم بنسبة أقل في الناتج المحلي الإجمالي مما كان عليه في العقود السابقة.

صعوبة التطبيق

وتحتاج دول مجلس

التعاون الخليجي إلى عمل الكثير إذا كانت فعلاً راغبة في تحقيق التوازن في ميزانياتها وسجلاتها المالية في المستقبل. فالتنوع الذي كثر الحديث عنه في الماضي يجب أن يحدث الآن، على الرغم من صعوبة تطبيقه في الأوقات العصيبة. إن الخطط والبرامج تبدو جيدة على الورق، وتحدثت عن تنشيط السياحة والخدمات اللوجستية، ولكنها أكثر غموضاً من حيث التطبيق الحقيقي.

القيمة المضافة

ولقد تمت مناقشة ضريبة القيمة المضافة المتواضعة

التي تصل إلى 5٪ خلال فترة طويلة وسيتم تطبيقها في جميع دول المنطقة بحلول عام 2018. ولكن قبل كل شيء، فإن القطاع العام يجب أن يتوقف عن كونه رب العمل الرئيسي، فقد اعتاد المواطن الخليجي على الكسب دون أن يقدم لخدماته. ولا شك في أن يؤدي خفض الإنفاق إلى تغيير العقد الاجتماعي القائم في هذه الدول بين الحكومات والشعوب.

غالبيتهم يفضلون المناطق الأكثر تفردا للاستجمام

أين يقضي أغنياء العالم عطلاتهم؟



يفضل معظم أثرياء العالم قضاء عطلاتهم في أماكن أكثر تفردا

لا شك أن حياة المليارديرات تمتلئ بمظاهر المتعة والترف. بدءاً من السيارات الفاخرة وحتى المنازل الفخمة، ولا تعد وجهات العطلات استثناء من هذه المظاهر. فعادة ما يتوجه الأثرياء إلى مناطق أكثر تفرداً لن قضاء أوقات الراحة والاستجمام. وبحسب «ديلي ميل»، فهناك عدد من وجهات العطلات يفضلها مجموعة من أبرز مليارديرات العالم، وهي كما يلي:

1=بيل غيتس

يمتلك مؤسس «مايكروسوفت»، «بيل غيتس» منزلاً فخماً يمتد على مساحة 4600 متر مربع، ويطل على بحيرة «واشنطن»، لكن عندما يحتاج أغنى رجل في العالم لقضاء عطلته فإنه يتوجه إلى أحد عقاراته المنتشرة بأجزاء الولايات المتحدة، ومن بينها منزل يقع في مدينة «رانكو سانتا» في «كاليفورنيا». ويمتد على مساحة 200 فدان، وتقدر قيمته بـ 18 مليون دولار.

2=ريتشارد برانسون

يمتلك الملياردير البريطاني «ريتشارد برانسون» مجموعة من العقارات الفخمة حول العالم والتي يسبح بتأجيرها أيضاً، وبينها منتجع «قصة تامادوت» الساحر بالمغرب، والذي يقع أعلى جبال «أطلس» على ارتفاع 1280 متراً من سطح البحر، ويضم 27 غرفة تتسبح لروادها بتجربة حياة المليارديرات، ويتم تخصيص بعضها لزيارة «برانسون»

مرتين سنوياً.

3=لاري إيسون

يشتهر الملياردير الأميركي ومؤسس «أوراكل» بعشقه للعقارات، حتى أنه يلقب من قبل البعض «بصيد المنازل»، ويمتلك عدة عقارات فخمة على شاطئ «ماليبو» بولاية «كاليفورنيا»، ومن بينها منزل ساحلي اشتراه في عام 2012 مقابل 36,94 مليون دولار من رئيس «ياهو» السابق «تيري سميل»، ويقع على مساحة نحو ألف متر مربع، ويضم 9 غرف نوم و13 دورة مياه. وإذا شعر سابع أغنى رجل في العالم بالضجر من هذه العقارات فيمكنه ببساطة قضاء عطلته في واحد من يحوته الفاخرة، ومنها «Musashi» الذي يتجاوز طوله 87 متراً.

4=مارك زوكربيرغ

في عام 2014 اشترى مؤسس «فيسبوك» «مارك زوكربيرغ» أحد العقارات الفخمة في جزيرة «هاواي» مقابل 100 مليون دولار، والتي تمتد على مساحة 750 فداناً. كما اشترى أجزاء من الأراضي المحيطة بها، ومن بينها حصّة بشاطئ «بيلا» الذي يشتهر برماله البيضاء الناصعة. ويحرص الملياردير الشاب على ممارسة رياضة التزلج على الماء عند التواجد بالمكان، على الرغم من ذلك يعرف «زوكربيرغ» باستمتعته بالأشياء البسيطة بصفة عامة رغم ثروته الطائلة التي تقدر بـ 47,7 مليار دولار.

5=مايكل بلومبيرغ

اشترى مؤسس «بلومبيرغ» وعدة «نيويورك» السابق

«مايكل بلومبيرغ» منزلاً تاريخياً في «لندن» مقابل 26 مليون دولار، ويتكون من 7 غرف، وكان سكناً سابقاً للروائية الإنجليزية الشهيرة «ماري آن إيفانز» والمعروفة باسم «جورج إليوت».

6=إريك شميدت

اشترى الرئيس التنفيذي «لوجل» سابقاً و«الفايت» حالياً منزلاً إسبانياً عربيقاً في عام 2007 مقابل 20 مليون دولار، ويعود تاريخه لعام 1926، ويمتد على مساحة 4 أفدنة، ويضم العديد من النوافير وجناحاً رئيسياً تبلغ مساحته 121 متراً.

7=يوري ميلنر

اشترى المستثمر الروسي «يوري ميلنر» منزلاً في 2011

مقابل 100 مليون دولار، وكان يعتبر واحدة من كبريات الصفقات العقارية على مستوى الولايات المتحدة في ذلك الوقت، ويقع المنزل الذي يحاكي تصميمه النموذج المعماري الفرنسي بوادي السيليكون الذي يعد مركزاً لكبرى شركات التكنولوجيا في العالم، و«ميلنر» لديه استثمارات هائلة بعدد كبير منها مثل «فيسبوك» و«تويتر» و«سويتفياي» و«زوك دوك» و«زينجا»، لذلك يعد موقع المنزل مثالياً لإقامته عندما يتواجد بالمنطقة. لكن قيمة المنزل هوت بنحو النصف إلى 50 مليون دولار فقط حالياً.

8=بيرنار أرنو

يدير الملياردير الفرنسي «بيرنار أرنو» عدداً من العلامات التجارية الفاخرة مثل «لويس فيتون» و«هيرميس»، ولا شك أن ممتلكاته الشخصية لا تقل فخامة عن العلامات التي يديرها، ومن بينها فندق «شيفال بلانك» في منتجع التزلج الفخم «كورشيغال» بجبال «الألب» الفرنسية، أما إذا اشتاق للشمس فيمكنه التوجه لفرع الفندق في جزر «المالديف».

9=مايكل ديل

يعيش «مايكل ديل» مؤسس شركة الكمبيوتر «ديل» بالفعل في قلعة عصرية فخمة بولاية «تكساس»، لكن عندما يرغب في التغيير يتوجه لمنزله بجزيرة «هاواي» والذي تتجاوز مساحته 4 أفدنة، ويضم 23 غرفة منها 7 للنوم، وتقدر قيمته بـ 62 مليون دولار.

«الاستثمارات»: البورصة متأثرة نفسياً من تصريحات وزير المالية

قال تقرير الاستثمارات الوطنية أن المؤشرات الوزنية لسوق الكويت للأوراق المالية سجلت تراجعاً ملحوظاً في ختام تعاملاتها الأسبوع الماضي مقارنة مع أداؤها خلال الأسبوع قبل الماضي، حيث انخفض المؤشر الوزني بواقع 1,2٪ ليستقر عند مستوى 359,0 نقطة، وبنسبة أكبر تراجع مؤشر كويت 15 بنسبة 2,0٪ ليقلع عند مستوى 840,8 نقطة، إلا أن الملاحظ بأن تراجع المؤشرات الوزنية كانت نتيجة تراجع أسعار أسهم الشركات التشغيلية والقيادية وفق آلية العرض والطلب في السوق وذلك بعد التوزيعات النقدية لمساهميها، في حين ارتفع المؤشر السعري بنسبة 0,1٪ ليقلع عند مستوى 5,268,5 نقطة، أما بالنسبة للمنتجات العامة فقد ارتفع المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة بنسبة 0,6٪ ليلبغ المتوسط اليومي للقيمة المتداولة 12,94 مليون د.ك خلال الأسبوع مقابل 12,86 مليون د.ك خلال الأسبوع الماضي، في حين تراجع المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة بنسبة 0,1٪.

وقال التقرير أن تعاملات بورصة الكويت شهدت نوعاً من التذبذب والتباين في الأداء لمؤشرات الثلاثة خلال الفترة، فقد كان أداء السوق خجولاً بقيم تداولات متدنية، مع استمرار للعمليات المضاربية التي طالت الكثير من الشركات بالتزامن مع التحركات الانتقائية من جانب الأفراد والمحافظ الاستثمارية تجاه الأسهم القيادية، هذا وبالنظر إلى مستوى المعدل اليومي للقيمة المتداولة خلال الأسبوع (12,9 مليون دينار) حيث يعد مؤشراً على معاناة السوق من غياب المحفزات واستمرار عزوف المتداولين عن التداول، وسط استمرار وتيرة المخاوف لدى المستثمرين من إيقاف بعض أسهم الشركات التي لم تعلن بعد عن بياناتها المالية السنوية لعام 2015، ناهيك عن التأثير النفسي السلبي على الأوساط الاستثمارية من إعلان وزير المالية الكويتي بان العجز المتوقع بالميزانية قد يصل إلى مستوى 22 مليار دينار خلال السنوات المالية الثلاث من 2014/2015 إلى 2017/2016 على خلفية التحديات المالية نظراً لتراجع أسعار النفط الخام.